

الْوَصْلَةُ فِي النَّدَاءِ

إعداد

د. محمد بن نجم بن عَوَّاض السَّيَّالِي

أستاذ النُّحو والصَّرْف

بكلية اللغة العربيَّة - جامعة أمّ القرى

الْوَصْلَةُ فِي النِّدَاءِ

د. محمد بن نجم بن عَوَاض السِّيَالِي

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فقد عَرَضَ هذا العمل لمسألة نحويّة شُغِلَ بها العلماء منذ وقت مبكرٍ، هي نداء ما فيه أل، وسبب ذلك أنّه جمع بين تعريفين على المنادى؛ تعريف النِّداء وتعريف أل، فكرهوا الجمع بينهما، ولم يريدوا نزع الألف واللام من المنادى لأنّه تغيير للفظ عن أصله، ومن ثمّ توصّلوا إلى نداء ذي الألف واللام بأيّ واسم الإشارة، وذلك ما عبّروا عنه بالوَصْلَةِ فِي النِّدَاءِ، واستثنوا من ذلك _ في غير الضّرورة _ صوراً.

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يقع في مقدّمة ومبحثين، تناول أحدهما نداء ما فيه أل من غير وُصْلَةٍ، وتحدّث الآخر عن الوَصْلَةِ فِي النِّدَاءِ.

وقد أشارت المقدّمة إلى منشأ المسألة بإيجاز، كما أبانت عن خُطّة العمل التي سار وفّقها.

وتناول المبحث الأوّل نداء المصدر بأل في تمهيد، وخمس مسائل، هي جملة ما استثنوا من ذلك، فأجازوا فيه الجمع بين النداء وأل.

وتحدّث المبحث الثّاني عن الوَصْلَةِ فِي النِّدَاءِ، معناها، والحاجة إليها، وما يقع وُصْلَةٍ، وتابع الوَصْلَةَ، وتابع التّابع.

الْوُصْلَةُ فِي النَّدَاءِ

وختِّمَ هذا المبحث بمحدث موجز عن الوُصْلَةِ في القرآن الكريم.
يقفو ذلك كلّ خاتمة بنتائج البحث، تتلوها قائمة بالمصادر والمراجع، وفهرس
الموضوعات.

وبعدُ فهذا هو موضوع نداء المصدر بأل، كما بيّنته من خلال هذه الرّحلة في
تراث النحويين والقرآن الكريم.

والله الموفق والمعين، وصلى الله على خاتم النبيين.

المُقدِّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإنّ دخول حرف النداء على المقرون بأل من المسائل النحويّة التي عُني بها النُّحاة منذ وقت مبكّر، وهنا يمكن أن يُثار سؤال، وهو: لِمَ كانت هذه المسألة ممّا شُغِلَ به النُّحاة؟، وهل ذلك ممتنع البتّة، أم لا؟.

ولم يدع لنا العلماء مجالاً للاجتهاد نتلمّس من خلاله الإجابة على هذا التساؤل، بل وجدناهم - رحمهم الله - قد أفصحوا لنا عن سرّ ذلك، وهو أنّ النداء تعريف بسبب القصد والتوجّه، وأل تفيد التعريف، ففي دخول النداء على مصحوب أل جَمْعٌ بين تعريفين، تعريف أل وتعريف النداء، ولا يجتمع تعريفان على مُعرِّفٍ واحدٍ. ومن هنا قالوا بالفصل بين حرف النداء وأل، وذلك الفاصل هو ما اصطَلَحوا على تسميته بـ"الوُصْلَة في النداء"، وهي عندهم المنادى المبهم، وهو شَيْئَان؛ أيّ واسمُ الإشارة، واستثنوا من ذلك صوراً جاء فيها نداء ما فيه أل، من غير وُصْلَة، هي الله، ومحكيّ الجُمَل، وما كانت أل فيه لازمة، واسم الجنس المشبّه به، والضرورة الشعريّة.

ولمّا كان نداء ما فيه أل قد جاء في اللغة على صورتين، بوُصْلَة ومن غير وُصْلَة فقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن يقع في مقدّمة ومبحثين رئيسين تناولت في أحدهما نداء ما فيه أل مباشرة، من دون وُصْلَة، وفي الآخر الوُصْلَة في النداء.

ولمّا كانت الوُصْلَة هي لُحْمَة هذا العمل وسُدَاه عَدَلْتُ عن جعله بعنوان نداء ما فيه أل، وآثرت أن يكون العنوان "الوُصْلَة في النداء؛ لأنّ نداء مصحوب أل مباشرة

من غير وُصْلَةٍ هو مسائل محصورة، لا تتجاوز - في غير الضَّرورة - أربعاً، على خلافٍ في اثنتين منها.

فأمَّا المبحث الأول فقد جاء في تمهيد وخمس مسائل، أُنبت في التمهيد عن مقالة العلماء في سرِّ عدم نداء المصدر بأل مباشرة، وعَرَضَتْ في المسألة الأولى لنداء لفظ الجلالة واللغات الواردة فيه، ووصف اللُّهُمَّ، وفي الثانية نداء محكيّ الجُمْل، وكانت الثالثة في نداء الموصول المصدر بأل، والرابعة في نداء اسم الجنس المشبَّه به، والخامسة وهي الأخيرة في نداء ذي الألف واللام في حال الضَّرورة.

وأمَّا المبحث الثاني فهو بعنوان: الوُصْلَةُ في النَّدَاءِ، وهو صُلْبُ هذا العمل وقوامه، وقد أقمنا حديثنا فيه على مقدِّمةٍ وقسمين، تناولنا في أحدهما ما يقع وُصْلَةٌ، وفي الآخر التَّابع.

وقد عَرَضْنَا في المقدِّمة لمعنى الوُصْلَةِ عند اللغويين والنحاة، والحاجة إليها والباعث عليها.

وأدرنا حديثنا في القسم الأول على مسائل، جاءت على التَّحوُّ التَّالي؛ أيّ أوجه استعمالها في العربيّة وإضافتها، ووجه استعمالها وُصْلَةٌ، والأصل في قولهم: يا أيُّها الرَّجُلُ، والمنزَلُ منزلة أيّ، وهو اسم الإشارة، وسرُّ اختصاص الوُصْلَةِ بهذين الاسمين، وقطع أيّ عن الإضافة، وأخيراً ها التَّنبيه.

وتناولت - في القسم الثاني - تابع الوُصْلَةِ، في مسألتين منفصلتين أفردت إحداهما للحديث عن تابع أيّ، واستقلَّت الأخرى بتابع اسم الإشارة. وأردفتها بالقول في إعراب الوُصْلَةِ وتابعها، يلي ذلك الكلام عن تابع التَّابع.

د. محمد بن نجم بن عَوَّاض السِّيَالِيّ

هذا وقد رأيت أنّ من تمام الفائدة أن أتحدّث باختصار عن الوُصْلَة في القرآن الكريم، صورها، وعدد مرّات ورودها، وما أتبعته به في آي الذكر الحكيم. وأخيراً سجّلت في الخاتمة أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث. وأتبعته ذلك بالفهارس؛ فهرس الشّواهد، وفهرس قائمة المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هذا وأبرأ إلى الله من كلِّ حَوْلٍ وقوّة، وأسأله - سبحانه - التّوفيق والسّداد.

والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المبحث الأول

— نداء ما فيه أل —

تمهيد.

- نداء لفظ الجلالة.
- نداء مَحْكِيّ الجُمَل.
- نداء الموصول المبدوء بأل.
- نداء اسم الجنس المشبّه به.
- الضَّرورة الشَّعْرِيَّة في نداء المصدر بأل.

تهيد

اضطلعت الطبقات الأولى من علماء العربية _ رحمهم الله _ بوضع النحو، وكانوا يراعون ما جاء عن العرب والقراء، ومعلوم أن القراءات هي في حقيقتها _ لهجات لغوية مختلفة الأداء، وجاء النحاة، بعد كتاب سيبويه _ وكان كثيرٌ منهم من ذوي الملكات العقلية النادرة - فوجدوا أن الأوائل لم يدعوا لهم مجالاً كبيراً، فأفرغوا طاقاتهم في الأقيسة والتعليلات والتَّعْقُبات، فجاءت قواعدهم معبرةً عن هذا الجهد، وإضافة متميزةً إلى جهود من سبقوهم.

وكان مما شُغل النحاة به _ منذ عهد الخليل بن أحمد _ نداء ما فيه "أل". وسرُّ ذلك أنه جمعٌ بين تعريفين؛ تعريف بالنداء، وتعريف بالأداة. فالنداء يفيد تخصيصاً، والتخصيص تعريف^(١)، وكلاهما بعلامة لفظية. فكرهوا الجمع بينهما، استغناء بأحدهما عن الآخر.

يقول سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسماً فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا،.... وزعم الخليل _ رحمه الله _ أن الألف واللام إنما مَنَعهما، أن يدخلوا في النداء من قبل أن كلَّ اسمٍ في النداء مرفوعٌ معرفةً، وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ،... فمعناه كمعنى يا أيُّها الرجلُ، وصار معرفةً لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو هذا، وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا في النداء بدلاً من الألف واللام، واستغنى به عنهما...^(٢)."

وللرّضيّ تَعَقُّبٌ على مقاله النحاة هذه، قال: "وفيه نظر؛ لأنّ اجتماع حرفين في أحدهما ما في الآخر وزيادة لا يُستنكر"^(٣).

"وليس المحذور - عندهم - اجتماع التعريفين المتغايرين، بدليل: يا هذا، ويا عبد الله، ويا أنت، ويا الله، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف، لحصول الاستغناء بأحدهما"^(٤).

هذا هو المشهور عنهم، ويقتضينا المقام - هنا - أن نشير إلى وجهة النظر الأخرى التي ذكرها الرّضيّ، فلقد قال: "لو دخل اللام - يعني حرف التعريف - المنادى، فإنّما أن يبنى معها وهو بعيد؛ لكون اللام معاقبة للتونين، فهي كالتونين، فمن ثمّ قلّ بناء الاسم معها، كالخمسة عشر وأخواته، والآن، فاستُكره دخولها مطّرداً في المنادى المبني.

وإنّما أن يُعرب، وهو - أيضاً - بعيد؛ لحصول علّة البناء، وهي وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله في الإفراد والتعريف"^(٥).

وهو - بهذا التفصيل - لا يمنع دخولها البتّة، كما ذكر سيبويه والجمهور، ولكنه يستكره ذلك مطّرداً في النوعين، المبني والمعرب؛ لبعده.

ولا نستبعد نحن وجهة النظر هذه، ولا نذهب بعيداً في محاولة البحث عن سرّ هذا الحكم، وبخاصّة أنّنا وجدنا من ذلك حَظّاً لا بأس به، متمثلاً في تلك المسائل التي طالعنا بها كتب النحو التي ساقنا لنا نصوصاً متضافرة وقع فيها نداء ما فيه "أل" في حال السعة، فضلاً عن ضرورة الشعر، كما سيأتي في المبحث التالي.

ومن هنا فإنّه يجدر بنا أن نقول ما قاله الرّضيّ، وهو أنّ دخول "أل" مطّرداً في المنادى مستكره، لا أنّه ممتنع البتّة.

- نداء ما فيه "أل" -

انعقد إجماع الجمهور من أهل اللغة على أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء و"أل" - في غير الضرورة - إلا مع اسم الله، ومحكى الجمل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله في باب النداء، من الألفية:

وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وأل إلا مَعَ اللّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

• المسألة الأولى: نداء لفظ الجلالة (الله):

فيقال _ على ذلك _ يا أَللهُ، بقطع الهمزة، ووصلها، وبإثبات إحدى الألفين وحذفها^(٦).

أدخلوا عليه حرف النداء؛ لأنَّ الألف واللام صارتا كأنهما من نفس الكلمة، لما لم ينفصلا عنه، وصارتا كالعوض من الهمزة المحذوفة منه^(٧).

والأكثر فيه: اللَّهُمَّ، بميم مشددة معوضة من حرف النداء، أُخِرَتْ تَبْرَكَ بِالابْتِدَاءِ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٨). ويرى الفراء أنَّ أصله: يا اللهُ أُمَّنَا بِالْخَيْرِ، وأَنَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ الهمزة^(٩). ورُدَّ بِأَنَّكَ تَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا تُؤَمِّمُهُم بِالْخَيْرِ^(١٠).

وشدَّ الجمع بينها وبين حرف النداء، كما في بيت:

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وهو لأمية بن أبي الصلت، وقيل: لأبي خراش الهذلي. ولن نناقش نسبه إلى قائل بعينه، فقد كفانا البغدادي ذلك، قال _ بعد أن خطأ العيني في نسبه إلى أبي خراش: "... من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يُعرف قائله، ولا بقيته"^(١١).

وربما زيد "ما" في آخره، كما في قول الآخر:
وما عليك أن تقولي كُلمًا سَبَّحْتَ أو صَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
أرُدُّ علينا شيخنا مسلماً^(١٢)

وفي وصف اللهمَّ خلاف بينهم؛ منعه سيبويه؛ قياساً على أخواته المختصة بالنداء، نحو: يا هناء، ويا تومان، ويا ملكعان، قال: "من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت، كقولك: يا هناء"^(١٣). وأجازه المبرد؛ لأنه بمنزلة: يا الله الكريم، مُحْتَجًّا بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١٤)، ووافقه الناظم، وحجته "أنَّ المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته"^(١٥).

والآية عند سيبويه على النداء المستأنف، قال _ رحمه الله _ : "وأما قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فعلى يا^(١٦)، وقال: "فقد صرَّفوا هذا الاسم على وجوه، لكثرتة في كلامهم؛ لأنَّ له حالاً ليست لغيره"^(١٦).

قال الرضيُّ: "ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف، بلى، السماعُ مفقود فيها"^(١٧).

والرَّاجِح - عندي - الجواز؛ فالقياس والسماع متعاضدان عليه مطلقاً، فيما اختصَّ بالنداء، وفي غيره^(١٨). هذا وعن الأصمعي أنه منع نعت المنادى مطلقاً، محتجاً بأنه شبيه بالمضمر، ورُدَّ "بأنَّ مشابهة المنادى للمضمر عارضة..."^(١٨).

• المسألة الثمانية: نداء محكي الجمل:

ويقال _ في محكى الجمل _ : "يا المنطقُ زيد، ويا الرجلُ منطلقُ أقبل، فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك. نصَّ عليه سيبويه، وقال: "لأنَّك سَمَّيْتَهُ بشيئين كلُّ واحدٍ منهما اسم تام"^(١٩).

هذا وأضافوا إلى ذلك _ أيضاً _ ما سُمِّي به من موصولٍ مصدرٍ بأل، واسم الجنس المشبّه به.

• المسألة الثالثة: نداء ما سُمِّي به من موصولٍ مبدوءٍ بأل:

فأمّا ما سُمِّي به من موصولٍ مبدوءٍ بأل فإنّ المشهور عن النحاة _ رحمهم الله _ أنّهم قد اختلفوا في دخول "يا" عليه، وكان المبرد _ فيما أعلم _ أوّل من أجاز نحو: يا الذي، ويا التي، ووافقه ابن مالك، يقول ابن هشام: "وزاد عليه المبرد ما سُمِّي به من موصولٍ مبدوءٍ بأل، نحو: الذي، والتي، وصوّبه الناظم"^(٢٠). يريد أنّ المبرد زاد على سيبويه ما سُمِّي به....

وكانت حجتهم في ذلك _ ما ذكره ابن مالك، وهو بيت الكتاب، ولا يُعرف قائله:

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي
فأدخل "يا" على "التي"، شبه الألف واللام في "التي" بهما في "الله" إذ كانتا غير مفارقتين للاسمين. وهو عند الجمهور ضرورة، والقياس فيما كانت "أل" فيه لازمةً، نحو: الذي، والتي؛ يا أيها الذي، ويا هذا الذي، ويا أيها الذي^(٢١).

هذا هو المشهور عنهم، ولكننا وجدنا السيرافي يقول: "وكان أبو العباس لا يميز يا التي، ويطعن على البيت، وسبويه غير متّهم فيما رواه"^(٢٢).

ثمّ قال تعليقياً على ذلك: "ومن أصحابنا من يقول: إنّ قوله: يا التي تَيَّمَتِ قَلْبِي، على الحذف، كأنه قال: يا أيها التي تَيَّمَتِ قَلْبِي، فحذف وأقام التعتّ مقام المنعوت"^(٢٢).

ومن كلام السيرافي _ هذا _ يتبين أن المبردَ موافقُ الجمهور، ولعلَّ ذلك في بعض نصوصه.

هذا وقد قيل إنَّ الألف واللام في الاسم الموصول زائدتان لغير تعريف؛ لأنَّه إمَّا يتعرف بصلته، فمن ثمَّ جاز أن يجمع بين "يا" وبينهما^(٢٣).

• المسألة الرَّابِعة: نداء اسم الجنس المشبَّه به:

وأما اسمُ الجنس المشبَّه به فقد جعل منه ابن سعدان^(٢٤): يا الأسدُ شِدَّةً، ويا الخليفةُ جوداً، ونحوه ممَّا فيه تشبيهه، نقل جوازه عنه ابن مالك، وصحَّحه، قال: "وهو _ أيضاً _ قياسٌ صحيحٌ؛ لأنَّ تقديره: يا مثلَ الأسدِ، ويا مثلَ الخليفةِ، فَحَسُنَ لتقدير دخول "يا" على غير الألف واللام"^(٢٥).

هذا وعن بعض الكوفيين جواز دخول "يا" على ذي الألف واللام مطلقاً في حال السَّعة؛ وعزاه ابن هشام إلى البغداديين أيضاً. أمَّا البصريون فقد خصُّوا ذلك _ سوى ما ذكر _ بضرورة الشعر^(٢٦).

وقد عقد الأنباري لذلك مسألة في الإنصاف، هي السادسة والأربعون، عرض فيها أدلة الفريقين، وفند حجج الكوفيين مؤيداً مذهب البصريين^(٢٧).

• المسألة الخامسة: الضَّرورة الشَّعرية في نداء ما فيه أل:

وينبغي _ هنا _ أن نشير إلى ما جاء من ذلك في الشعر، فَمِنَّه قوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي

وقد مضى القول فيه قريباً. وقول الراجز:

فيا الغلامان اللذان فرّا

إياكما أن تُكسباني شرّاً^(٢٨)

فأدخل "يا" على المقرون بأل "يا الغلامان"، وهو عند البصريين ضرورة، وكان ابن مالك يرى أنّ قائله غير مضطر، ولكنه استعمل شذوذاً ما حقه ألاّ يجوز؛ لتمكنه من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرّا، قال: "لأنّ النكرة المعنية بالنداء توصف بذى الألف واللام الموصول، وبذى الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب: يا فاسقُ الخبيثُ، حكاه يونس^(٢٩)."

وهذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يُعرف له قائل، ولا ضميمة، كما يقول البغدادي^(٣٠).

وقد خرّج الأنباري البيتين _ في الإنصاف _ على حذف المنادى وإقامة صفته مقامه، قال: "التقدير فيه، وفي الذي قبله _ يعني بيت: يا التي تيّمت قلبي _ : فيا أيّها الغلامان، ويا حبيتي التي، وهذا قليل بابه في الشعر"^(٣١).

وعلى هذا التقدير فلا إشكال فيهما؛ لأنّ "يا" ليست داخليةً على ذى الألف واللام.

وقول الآخر:

عبّاسُ يا الملك المتوجُّ والذي عرّفت له بيتَ العُلا عَدنانُ

أستشهد به ابن هشام في أوضحه مفرداً، ولم يذكر معه غيره قبله أو بعده^(٣٢)، والأشمونيّ في شرح الألفية، قال العيني _ في شرح شواهد _ : "والشاهد في (يا

الملكُ)، فَإِنَّ الكُوفِيَّةَ احتجت به على جواز دخول حرف النداء، على المعرّف بأل، وأجيب عنه بأنّه ضرورة، أو المنادى فيه محذوف، تقديره: يا أَيُّهَا الملك^(٣٣).

هذا، ولم يقع لي من شواهد الشعر غير ما قدّمتُ، ويبدو أنّها من القلّة، بحيث لا يُعوّل عليها _ عند البصريين _ في القياس، وإن كان ذلك غير ممتنع عند الكوفيين، كما هو معروف من مذهبهم، ولذا خرّجها البصريون على الضرورة، أو أنّها على تقدير محذوف.

أمّا نحن فإذا جاز لنا الاحتكام إليها فإنه يمكننا القول: إنّها كغيرها من أدلة السماع يُعتدُّ بها في بناء القواعد، ولا سيّما أنّ تَمَّةً مندوحةً، وهي أن عدم التقدير أولى من التقدير.

المبحث الثاني

— الوُصْلَةُ فِي النِّدَاءِ —

الْوُصْلَةُ.

مقدِّمة.

أ - معناها.

ب - الباعث عليها (الحاجة إليها).

أولاً: ما يقع وُصْلَةً فِي النِّدَاءِ (ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ أَل).

أ - أيّ.

ب - اسم الإشارة.

ثانياً: التَّابِع.

تابع الوُصْلَةِ (إِعْرَابٌ يَا أَيُّهَا الرَّجُل).

تابع التَّابِع.

الْوُصْلَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

- الوصلة في النداء -

(معناها _ الباعث عليها _ ما يقع وُصْلَةً _ تابعها _ تابع التابع)

مقدمة في معناها والحاجة إليها:

أ - معناها:

في اللغة:

جاء في القاموس: "وَصَلَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ وَصَلًا، وَصَلَهُ _ بالكسر والضم _، وَوَصَلَهُ: لَأَمَّهُ....، والشَّيْءُ، وإليه وَصُولًا، وَوُصِلَ: بَلَغَهُ، وانتهى إليه.

والوُصْلَةُ _ بالضم _ الاتصال، وكلُّ ما اتَّصَلَ بشيْءٍ فما بينهما وُصْلَةٌ^(٣٤).

هذا عن معناها المعجمي وهو كما ترى يدور حول بلوغ الشَّيْءِ، والانتهاء إليه، وتكون بين شيئين تصل أحدهما بالآخر، وبعبارة أخرى: تصل بينهما.

في اصطلاح النحويين:

وأما حقيقتها في النحو فيكفي أن نسوق - فيما يلي - من نصوص أعلامه التي طالعنا بها كتب الشروح نصين يدلُّنا أحدهما على مرادهم بها، وهو ما حدَّثنا به السيرافي إذ قال: "والأصل - في دخول: يا أيُّها الرجلُ - أنَّهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادي، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام، وكرهوا نزعهما، وتغيير اللفظ، فأدخلوا أيَّ وَصْلَةً إلى نداء الرجل على لفظه، وجعلوه _ [يعني أيَّ] _ الاسم المنادي، وجعلوا الرجلَ نعتاً له، وألزموها "ها" لتكون دلالةً على خروجها عمَّا كانت عليه في الكلام، وعوضاً من المحذوف منها، والذي حُذِفَ منها الإضافة....،

وقال سيبويه - من قبل: "جعلوا"ها" فيها بمنزلة "يا، وأكدوا التنبيه^(٣٥). يعني سيبويه أنّ "ها" تفيد التّبيه، كما أنّ النداء تنبيه للمنادى.

واسم الإشارة في ذلك - أعني كونه وُصلة - بمنزلة "أي"، نصّ عليه سيبويه^(٣٦).
كما سيأتي.

ب - الباعث عليها (الحاجة إليها):

إنّ ما استقرَّ - لدى كثير من النحاة - أنّ النداء تعريف للمنادى، فهم يعدّونه معرفةً بسبب القصد إليه والإقبال عليه، فهو - أعني النداء - في عرفهم بمنزلة الإشارة في إفادة المنادى التعريف.

وقد قدّمنا - من قبل - أنّ نداء المصدر بالألف واللام - في غير الضرورة - فيه خلاف بين نحاة البلدين، وأنّ عدم الجمع بين النداء وأل هو مذهب البصريين، لما فيه - عندهم - من اجتماع تعريفين على المنادى، تعريف بآل وتعريف بالقصد والتوجه إليه، وأمّا الكوفيون فقد أجازوا ذلك في حال السعة.

ولقد مضى القول - أيضاً - أنّهم أجازوا جميعاً من ذلك صوراً، هي: نداء لفظ الجلالة، ومحكيّ الجمل، وما كانت "أل" فيه لازمة، كالذي والتي، واسم الجنس المشبه به وجعلوا منه: يا الأسدّ شدّةً، ونحوه. على خلاف - أيضاً - في هذين الأخيرين. وقد تأولهما - أعني الأخيرين - المانعون على تقدير محذوفٍ، وذلك عند أصحاب الرأي الآخر جائز مطلقاً، من غير تأويل.

ونعود الآن إلى وجهة النظر الأخرى، تلك التي تمنع - في غير الضرورة - دخول حرف النداء على ذي الألف واللام، ولقد ذكرنا - من قبل - أنّهم قد علّلوا

ذلك بأنّ فيه اجتماع تعريفين على المنادى، يقول ابن يعيش معبراً عن ذلك: إنّ حروف النداء لا تجتمع ما فيه الألف واللام، وإذا أريد ذلك تُوصّل إليه بأيّ وهذا، والعلّة في ذلك أمران:

أحدهما أنّ الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفةً، كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضربٌ من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك؛ لأنّ أحدهما كافٍ، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة، نحو هذا وشبهه.

والثاني أنّ الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى العيّنة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين^(٣٧).

ويقتضينا المقام _ هنا _ أن نقف عند سؤال ذي صلة، وهو: لمّ جاز أن يقال: يا هذا، وهذا معرفة بالإشارة، ففي هذا الأسلوب جمعٌ بين الإشارة والنداء، ولمّ يجز ذلك مع الألف واللام؟.

والحقيقة أنّه لم يدع لنا العلماء - رحمهم الله - أن نتلمس الإجابة عن هذا السؤال، فلقد وجدنا ابن يعيش نفسه يجيب عنه مبيناً الفرق بين الموضعين، ويذكر أنّ الجواب عنه من وجهين؛ أحدهما أن تعريف الإشارة إيماءً وقصدٌ إلى حاضر، لتعرفه لحاسة النظر، وتعريف النداء خطابٌ لحاضر، وقصدٌ لواحدٍ بعينه؛ فلتقارب معنى التعريفين صاراً كالتعريف الواحد،...، والوجه الثاني... أن أصل "هذا" أن يشير به الواحد إلى واحد، فلما دعوته نزعته منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء،

فصار "يا" عوضاً من نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال: هذا أقبل، بإسقاط حرف النداء^(٣٨):

والأوّل قول الخليل ومن وافقه، والثاني هو قول المازني، قال - في اسم الإشارة -: "ينكر ثم يجبر بحرف النداء، ومن ثمّ لا يقال: هذا أقبل، أي: يا هذا"^(٣٩).

وهكذا يتبين أنّهم إنّما يريدون التنبيه إلى أنّ المعرفة قبل النداء منتقل عنه - في حال النداء - ما كان فيه قبل من التعريف بسبب القصد إليه والإقبال عليه.

هذا هو الأمر الذي دعاهم إلى الفصل بين حرف النداء وأل؛ كما أفصح عنه النحاة.

وقد ردّ الرضي ذلك؛ إذ لا مَنَع من كون الشيء المعين مواجهاً مقصوداً بالنداء، وأي محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين^(٤٠).

ولعلك ترى أنّ الرضي لم يتكلّف كما تكلف المازنيّ عندما قال بنزع ما كان فيه من الإشارة قبل النداء، أو كما تكلف غيره عندما قالوا بتقارب معنى التعريفين حتى صارا كالتعريف الواحد.

ومن هنا فإنّهم إذا أرادوا نداء ما فيه أل، كالرجل ونحوه، وقد كرهوا نزعهما منه، وتغيير اللفظ عند النداء، فصَلّوا بينهما - أعني بين النداء وأل - وتوصلوا إلى ندائه بأيّ، أو باسم الإشارة، أو بهما معاً، وهذا الفاصل هو ما يُعبّر عنه - في عرفهم - بالوُصْلَة، كما تقدّم^(٤١).

- أَوَّلًا: مَا يَقَعُ وَصْلَةً فِي النَّدَاءِ -

أَيُّ "بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ"

المسألة الأولى: أوجه استعمالها، وإضافتها:

أ _ أوجه استعمالها^(٤٢):

تقع أي _ هذه _ في العربية على أوجه من الاستعمال؛ استفهامية، وشرطية، وموصولة، ودالة على معنى الكمال، وهي التي تكون صفةً للنكرة، نحو: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ، وحالاً للمعرفة، نحو: مررت بعبد الله أيُّ رجلٍ، ووُصْلَةٌ إلى نداء ما فيه أل، وهذه هي موضوع بحثنا، ومجال حديثنا هنا. وقد عبّر عنها الرضيُّ بالموصوفة، وقال: "لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء"^(٤٣).

هذه هي أوجه استعمالها عند الجمهور، ولقد كان أبو الحسن الأخفش يرى أن "أيًّا لا تكون وُصْلَةً، وأنَّ أيًّا هذه _ يعني الوُصْلَةُ _ هي الموصولة، حُذِفَ صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجلُ. ورُدُّ بآءه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملةً اسميةً. وله أن يجيب بأنَّ "ما" في قولهم "لاسيماً زيدٌ، بالرفع كذلك"^(٤٤).

وزاد _ أعني الأخفش _ وجهاً، وهو أن تكون نكرةً موصوفةً، وجعل منه: مررتُ بأيِّ معجبٍ لك، قياساً على: بمن معجبٍ لك، ورُدُّ بعدم السَّماع^(٤٤). ولم يقع لي هذا في مظانه من نشرة معاني القرآن له، بتحقيق الدكتورة هدى قُراعة، ولعله في بعض نصوصه الأخرى^(٤٥).

وبعدُ فهذه هي أوجه استعمال أيّ في العربية، كما بدت لنا من خلال كتب اللغة، وإنّ في ذلك لدليلاً آخر واضحاً على سعة العربية، وهو استعمال الصيغة بأوجه مختلفة، وهو ما يعرف باتفاق المباني وافتراق المعاني، وذلك أحد أوجه الإعجاز في هذه اللغة.

ب _ إضافتها:

وأيّ هذه في كلّ أوجه استعمالها ملازمة للإضافة، إمّا لفظاً ومعنى معاً، وهما النعتية والحالية، وإمّا معنى فقط، وهو ما يلازم الإضافة لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، وهو ما يجوز قطعه عن الإضافة لفظاً، وذلك ثلاثة؛ الاستفهامية، والشرطية، والموصولة^(٤٦).

ويُستثنى من ذلك الواقعة وُصلةً إلى نداء ما فيه ال، فإنّها لا تُضاف البتّة^(٤٧).
كما سيأتي.

ج _ وجه ملازمتها الإضافة:

ووجه ملازمتها الإضافة أنّ كلّ نوعٍ منها مبهم، أي أنّه صالح لكلّ شيءٍ من الأمور الحسيّة والمعنويّة، لا تعيين له إلاّ بالمضاف إليه، ومن ثمّ لازمت الإضافة في كلّ أوجه استعمالها^(٤٨)، إمّا لفظاً ومعنى، وإمّا معنى فقط، وهو ما يجوز قطعه عنها لفظاً، كما سلف.

المسألة الثّانية: وظيفتها (وجه استعمالها وُصلةً):

قال سيبويه: "إنّما جاءوا بيا أيّها الرجلُ ليَتوصّلوا بها إلى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جيء به^(٤٩)".

وكنا قد ذكرنا _ من قبل _ الأمر الذي من أجله لا يباشر النداء ذا الألف واللام، فلا يقال: يا الرجلُ، ولا: يا الغلامُ، وهو لئلاً يجتمع معرفان على معرفٍ؛ لأنَّ النداء يُعرف المنادى بالقصد والإشارة، والألف واللام تعرفانه بالعهد، ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين^(٥٠).

وهذا تعليل يصدر - كما ترى - عن أصل من الأصول، قالوا: إذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء، وتعريف العلمية، وأحدهما بعلامة لفظية، والآخر ليس بعلامة لفظية، فمن طريق الأولى أن لا يجمع بين تعريف النداء وتعرف الألف واللام، وكلاهما بعلامة لفظية.

وهذا هو مذهب البصريين في حال السعة، والتعليل لهم. وأجاز الكوفيون ذلك مطلقاً^(٥١).

هذا هو الأمر الذي دعاهم _ أعني البصريين _ إلى ألا يجمعوا _ في غير الضرورة _ بين النداء وأل.

والواقع أن تعليلهم هذا لعدم الجمع بينهما، وأن ذلك لئلاً يجتمع تعريفان على الاسم _ يمكن أن يرد عليه أن من أنواع المنادى النكرة غير المقصودة، كما في بيت الحارثي:

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ
نَدَامَايَ مَنْ نُجْرَانُ أَنْ لَا

وهو باقٍ على تنكيره، لم يتعرف بالنداء، فلذلك انتصب لفظاً ومحلاً. فيطراً سؤال، وهو: ما بالُّ النداء يفيد التعريف في مقارن أل، ولا يفيد في النكرة، وهي أولى؟.

إلا أن يقال: إنَّ تعريف النداء حاصل _ أيضاً _ في النكرة، وهو القصد والتوجه إلى المنادى، غير أنه ليس فيها جمع بين تعريفين.

هذا وكثراً قد ذكرنا _ من قبل _ أنهم قد استثنوا من ذلك لفظ الجلالة لكثرتِه في كلامهم، وللزوم الألف واللام له، حتَّى صارتا كالجُزء منه، لما لم ينفصلا عنه، وصارتا كالعوض من الهمزة المحذوفة منه^(٥٣). "ومحكيّ الجمل نحو: يا المنطلقُ زيدُ، تيمّن سُمِّي بذلك، نصَّ على ذلك سيويهِ، وزاد عليه المبرد ما سميَّ به من موصول مبدوءٍ بأل، نحو: الذي، والتي، وصوَّبَه الناظم، وزاد في التسهيل اسمَ الجنس المشبه به، نحو: يا الأسدُ شِدَّةً أقبل... ومذهب الجمهور المنع"^(٥٤).

المسألة الثالثة: الأصل في قولهم: يا أيُّها الرجلُ:

ونعود الآن إلى نصِّ سيويهِ المتقدِّم، وهو أنهم "إنما جاءوا بيا أيُّها ليتوصَّلوا بها إلى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جيء به"^(٥٥).

وقد أشرنا من قبل _ نقلاً عن السيرافي _ إلى أنَّ الأصل _ في دخول: يا أيُّها الرجلُ _ أنهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادي، فلم يكن نداؤه من أجل الألف واللام، فكرهوا نزعهما، وتغيّر اللفظ، فأدخلوا أيُّ وُصِّلَ لنداء الرجل على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجلَ نعتاً له، وألزموها "هاً لتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه في الكلام، وعوضاً من المحذوف منها، والمحذوف منها الإضافة"^(٥٦).

وواضح أنَّ مراده أنهم قد جعلوا أيُّ هي الاسم المنادى في اللفظ، ومصحوبَ آل هو المقصود بالنداء في الأصل والمعنى، وعليه فمناط الأمر عندهم هو عدم المساس باللفظ، وهو تعليل جيّد قد روعي فيه المحافظة على الأصل وعدم تغيير اللفظ.

هذا ويمكن أن يثار _ هنا _ سؤال، وهو: أليس من الممكن أن يكون الفصل بين يا وأل من أجل ألا يلتقي ألفان؛ ألف يا وألف أل؟

وللإجابة عنه يمكننا القول: إنَّ ما استقرَّ _ في علم العربية _ أنَّ ألف أل همزة وصل فهي في حقيقتها متحركة؛ لأنها إنَّما اجتلبت للابتداء بالسَّكَن أو التَّنطِق به، إذ لو كانت ساكنة لانتقض الغرض الذي جيء بها من أجله. وعليه فليست ساكنة يمتنع اجتماعها مع ألف ياء.

ومن هنا فإنَّ قول السيرافي يبدو - عندي - وجيهاً؛ لما كر من كراهة نزع الألف واللام، وتغيير اللفظ، وأحسب أنه لم يكن بدعا في هذا التعليل، بل قد سبقه إليه غيره.

على أن للخليل رأياً في "أل" ردده سيبويه في غير موضع من كتابه، فقد كان - رحمه الله - يرى أن "أل" حرف بمنزلة قد، وأنَّ همزتها همزة قطع، ولكن وصلت لكثرة الاستعمال والجمهور على أنها أحادية الوضع، وهي اللام، والألف وصل، جيء بها وُصْلَةً إلى النطق بالسَّكَن^(٥٧).

المسألة الرابعة: المنزَل منزلة أيَّ (اسم الإشارة):

ويشارك اسمُ الإشارة أياً في وقوعه وُصْلَةً إلى نداء ما فيه أل، قال سيبويه: "واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزَل بمنزلة أيّ، وهي هذا وهؤلاء وأولئك، وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحدٍ"^(٥٨).

وكان _ رحمه الله _ قد بيّن قبيل ذلك أنّ أيّ في قولك: يا أيها الرجلُ، والرجلان، والمرأتان، كقولك: يا هذا، والرجلُ وصف له، كما يكون وصفاً لهذا^(٥٨).

وقد تعقّبهُ السيرافي في عدّه أولئك "فيما تُنزل منزلة أيّ"، وقال معتذراً له: "وأظنه أراد عدّها في المبهمات، وأمّا فيما يُنادى فأولئك لا تُنادى؛ لأنّ الكاف للمخاطب، وأولاء غير الذي له الكاف - يعني المخاطب - ، فكيف يُنادى من ليس بمخاطب"^(٥٩).

وقد علّق الشيخ عبدالسلام هارون _ رحمه الله _ في حواشيه موضحاً مراد السيرافي بأنّه يعني أنّ أولئك من شيئين؛ أولاء وكاف الخطاب، وأنّ أولاء معها لا تصلح للخطاب، فإذا جرّدت من الكاف جاز أن تُنادى وتُخاطب^(٦٠).

المسألة الخامسة: اختصاص الوُصْلَةِ بأيّ واسم الإشارة:

هذا وللرضيّ مقال طالعنا به في شرحه على الكافية، يكشف لنا فيه عن جواب سؤال، هو: لم خُصّت أيّ، واسم الإشارة بهذه الوظيفة النحوية دون غيرهما من أبنية الكلم المبهمة؟.

يقول: "ولمّا قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام _ يعني الألف واللام _ بشيءٍ طلبوا اسماً مبهماً غير دالّ على ماهيّة معيّنة، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيءٍ آخر، يقع النداء - في الظاهر - على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مُخصّصه الذي هو ذو اللام، وذلك أنّ من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية وإن لم يكن معلوم الذات....، فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة أيّاً، بشرط قطعه عن الإضافة؛ إذ هي تُخصّصه،....، واسم الإشارة...."^(٦١).

ثم بيّن الفرق _ في زوال الإبهام _ بين أي واسم الإشارة وبين المبهمات الأخرى التي هي لفظ شيء، وما بمعنى شيء، وضمير الغائب، والموصول. ولم يفته _ أيضاً _ أن ينبّه إلى أنه قد يُقتصر على: يا هذا، دون: يا أيها، كما سيأتي في الحديث عن تابع الوصلة^(٦٢).

هذا، ولا تلزمها التّنبية اسم الإشارة، بخلاف أي، كما سيأتي^(٦٣).

المسألة السادسة: قطع أيّ - الواقعة وُصلةً - عن الإضافة ولزومها التّنبية:

أ - قطعها عن الإضافة:

وقد وجدنا النحاة مجمعين على إضافة أي في أوجه استعمالها المختلفة، واستثنوا منها أيّ الواقعة وُصلةً في النداء؛ لما ذكروا من قصد الإبهام، كما تقدم _ قريباً _ في نصّ الرضي، وأيضاً لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوباً، وكذا تابعة مصحوب آل، لم يمكن التّنبية بنصبه على كونه مقصوداً بالنداء، كما أمكن بلزوم الرفع، وترك النصب^(٦٤).

ب - ملازمتها التّنبية:

واتفقوا _ أيضاً _ على أنه تلزمها التّنبية - مفتوحةً، وقد نُضمّ - لتكون عوضاً عمّا فاتها من الإضافة^(٦٥)، كما عوضوا عنه (ما) في ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾^(٦٦)، وخصّ (ها) بالنداء لآته موضع تنبيه، و(ما) بالشرط لأنها مبهمة، فتوافق الشرط^(٦٥).

وضمّ الهاء _ إذا لم يكن بعدها اسم إشارة - لغة بني مالك، من بني أسد، وبه قرئ ﴿يَأْيُ السَّاحِرُ﴾^(٦٧)، ضم الهاء على الإتيان لضم الياء، كأنها جعلت مع أيّ اسماً واحداً مفرداً^(٦٨).

بجلاف اسم الإشارة الواقع وُصْلَةً، فَإِنَّهُ لَا تَلْزِمُهُ الْهَاءُ كَمَا تَلْزِمُ أَيًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْذَفْ مِنْ اسْمِ الْمَشَارِ إِلَى شَيْءٍ، كَمَا حَذَفَ مِنْ أَيٍّ^(٦٩).

وَتَوْنُثُ أَيٍّ عَلَى سَبِيلِ الْأَوْلِيَّةِ، لَا الْوَجُوبِ، لِتَأْنِيثِ صِفَتِهَا، نَحْوُ ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ﴾^(٧٠). نَصَّرَ عَلَيْهِ الصَّبَانَ نَقْلًا عَنِ الدَّمَامِينِيِّ وَالْمَعْمَعِ عَنْ صَاحِبِ الْبَدِيعِ^(٧١).

- ثَانِيًا: تَابِعُ الْوُصْلَةِ، وَتَابِعُ التَّابِعِ -

إِنَّ مِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ _ هُنَا _ أَنْ نَذَكَرَ أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَقْصُودَ بِالنِّدَاءِ _ فِي الْحَقِيقَةِ _ هُوَ التَّابِعُ، وَأَنَّ أَيًّا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا تَوْصُلًا إِلَى نِدَائِهِ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي ذَلِكَ، وَمَنْ تَمَّ فَإِنَّ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ تُفْرَدَ تَابِعٌ كُلُّ بِحَدِيثٍ مُسْتَقِلٍّ، ثُمَّ تَتَّبَعُ ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ عَنِ إِعْرَابِ الْوُصْلَةِ وَتَابِعِهَا، ثُمَّ نَعْرُضُ _ آخِرًا _ لِتَابِعِ التَّابِعِ.

المسألة الأولى: تابع أي:

ويلزمها التابع لأنه هو المقصود بالنداء في الأصل، والمشهور فيه _ أعني تابع أي _ أن يكون اسم جنسٍ مقرونًا بأل، وصارت أل الجنسية فيه بعد النداء للحضور، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة.

وعن الفراء والجرمي جواز إتباعها بمصحوب أل التي للمح الصفة، نحو: يا أيها الحارثُ، ومنعه الجمهور، ويتعين فيه - حيثنذ - أن يكون عطف بيان عند من أجازته^(٧٢).

ويجوز أن تتبع أي باسم الإشارة. نحو: يا أيها الرجلُ، ومنه:

أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتُهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ^(٧٣)

فذا صفةً لأيّ، كما توصف بما فيه الألف واللام، وإنّما جاز ذلك لأنه مبهم مثله، كما يوصف المقرون بأل بما فيه أل^(٧٤). يقول ابن يعيش: "والنكتة في ذلك أنّ "ذا" يوصف بما يوصف به أيّ من الجنس، كالرجل والغلام، فوصفوا به أيّاً في النداء، تأكيداً لمعنى الإشارة، إذ النداء حالٌ إشارة، والغرض نعتة...."^(٧٥)

وللرّضيّ _ في تعليل التوصل بأيّ إلى نداء اسم الإشارة _ مقال، وهو أنه تُحوشي من أن يدخل اسم الإشارة حرف يجعله مخاطباً، أي حرف النداء؛ لأن اسم الإشارة - في أصل الوضع - لغير المخاطب، ولذا يؤتى معه بحرف الخطاب، ففصل بينهما بأيّ، في بعض المواضع، لتناكرهما في الظاهر^(٧٦).

ثم قال أيضاً _ بناء على تعليله هذا _ معقباً على ابن الحاجب فيما أوّماً إليه من أنّ هذا التركيب - يا أيّ هذا الرجلُ - مصنوع: ليس هذا التركيب مصنوعاً لأجل نداء المعرف باللام، على ما أوّماً إليه المصنف؛ بل لأجل نداء اسم الإشارة، بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو: يا أيّ هذا، من دون وصف باسم الجنس^(٧٦).

ومن هذا يتبيّن أنّ ابن الحاجب كان يمنع هذا الاستعمال، يا أيّ هذا الرجلُ، بدليل أنّه أوّماً إلى أنّه مصنوع، وأنّ الرّضيّ كان يجيزه، أي أنه يجيز وصف أيّ باسم الإشارة إذا لم تلحقه كاف الخطاب.

وهو _ عند الجرّمي والفارسي وابن جنّي _ ضعيفٌ، وردّ أبو حيان استضعافهم، قال: لا يلتفت إليه؛ لأنه مخالف للسمع^(٧٧). ولعلّه أراد أنّ ابن كيسان حكى فيه _ عن بعض النحويين _ سماعاً عن العرب، كما في نصّ الارتشاف الآتي.

هذا إذا لم تلحق اسم الإشارة كاف الخطاب، واختلّفوا إذا لحق اسم الإشارة كاف الخطاب، أيجوز أن يوصف به أيّ؟، فذهب ابن كيسان إلى جواز ذلك، فتقول: يا

أيهذا الرجل، ويا أيهداك الرجل، قال: وهو من: يا أيهذا الرجل، وذهب السيرافي إلى منع ذلك^(٧٨). وقال - أيضاً - في الإرتشاف بعد ذلك: "وتقدم مذهب السيرافي إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه. ومذهب سيبويه وابن كيسان الجواز، فنقول: يا هذا الرجل، ويا ذاك الرجل، ويا ذاك الرجلان، ويا ذانكما الرجلان، ويا أولئكم الرجال، ويا أولئك الرجال. وحكى فيه ابن كيسان عن بعض النحويين سماعاً عن العرب^(٧٩).

وواضح أنّ نصّ الارتشاف الأوّل في وصف (أي) باسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب، والثاني في ندائه إذا لحقته كاف الخطاب. فلعلّ من أجاز الوصف به قد ماسه على ندائه.

ويلاحظ أنّ أبا حيّان _ في نصّه الثاني _ قد أشرك ابن كيسان مع سيبويه في إجازة نداء اسم الإشارة نحو: يا ذاك الرجل، ولعلّ ابن كيسان قد أفاد ذلك من عدّ سيبويه "أولئك" في الأسماء المبهمة التي تُنزل منزلة "أي"، فتوصف بالأسماء^(٨٠). إضافة إلى المسموعات التي حكاها عن بعض النحاة.

أمّا السيرافي فقد فسّر كلام سيبويه على أنّه ربّما أراد عدّ "أولئك" في المبهمات، لا فيما ينادى؛ لأنّ الكاف للخطاب، وأولاء غير الذي له الكاف، فكيف يُنادى من ليس بمخاطب^(٨١). ومن هنا قيل: إنّ السيرافي يمنع نداء اسم الإشارة الذي تلحقه الكاف، معتمداً على أنّ الكاف يؤتى بها للخطاب، وأنّ "ذا" _ في نحو: يا ذاك الرجل _ مرادّ بها غير المخاطب، فكأنّ المراد في الصورة نداء غير المخاطب، وهو مستحيل.

هذا مؤدّى كلام السيرافي. وليس هناك ما يمنع أن تكون الكاف هنا خالصة للدلالة على البعد، وليست للمخاطب؛ فإنّها في بعض اللهجات تلزم الفتح مطلقاً،

مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، وإذا صحَّ هذا التصور فالمنادى _ في نحو: يا ذاك الرجل _ هو المخاطب، وهو ما أجازاه ابن كيسان وقيل: إنَّه رأى سيبويه^(٨٢).

هذا وكما أتبعنا أيَّ _ في النداء، باسم الجنس المحلى بأل، وباسم الإشارة فقد ورد _ أيضاً _ إتباعها بموصولٍ ذي أل، كقوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^(٨٣). ولم يرد بسوى ما ذكر، فلا يجوز: يا أيُّها زيدٌ، ولا: يا أيُّها صاحبُ عمرو^(٨٤). وإلى ذلك أشار الناظم - في أحكام تابع المنادى - بقوله:

وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلٌ بَعْدُ صِفَهُ يَلْزِمُ الرَّفْعَ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
وَأَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيِّ سِوَى هَذَا يُرَدُّ

هذه ثلاث صور في تابع أيَّ في النداء، واسم الإشارة بمنزلة في التابع، وهو ما سنعرض له في حديثنا التالي.

المسألة الثانية: تابع اسم الإشارة:

هذا عن تابع أيَّ، وقد مضى القول في أنَّ اسم الإشارة بمنزلة أي في وقوعه وُصْلَةً إلى نداء المصدر بأل، وما قلناه عن أي في التابع يقال _ أيضاً _ عن اسم الإشارة، إلا أنَّ أيَّ يلزمها التابع، فلا يحذف معها، فقد نبَّه العلماء _ رحمهم الله _ إلى أنَّه قد يقتصر على: يا هذا، دون: يا أيُّها.

وإذا بحثنا عن السرِّ في هذا فقد وجدنا الرضيَّ يبين أن ذلك من قبل أنَّ أياً المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة؛ لأنه وضع مبهماً، مُزَال الإبهام باسم بعده، بخلاف اسم الإشارة، فإنه قد يزال إبهامه بالإشارة الحسيَّة^(٨٥).

ومن قبله ابن يعيش فقد نبّه هو الآخر إلى أن أيّ أشدّ إبهاماً من اسم الإشارة، ولذا فإنها لا تشنى ولا تجمع، بل تلازم صورة الأفراد مع المثنى والمجموع، فيقال: يا أيّها الرجل، ويا أيّها الرجلان، ويا أيّها الرجال^(٨٦).

ومن هنا فإنك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ، ولا: يا أيّها، وتسكت؛ لأنّه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل^(٨٧).

أمّا الأسماء المبهمة _ أعني أسماء الإشارة _ فإنها تصير بمنزلة أيّ، يلزمها التابع إذا لم ترد أن تقف عليها وفسرتها، قال سيبويه: "وإذا قلت: يا هذا الرجل، فأنت لم تُرد أن تقف على هذا ثمّ تصفه بعد ما تظن أنه لم يُعرف، فمن ثمّ وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنّها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل...، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها^(٨٨).

وبعد، فهذه هي وظيفة أيّ، واسم الإشارة في النداء، وهي وقوعهما وُصلة إلى نداء ما فيه أل، ونعود الآن إلى نصّ السير في المتقدّم، ومنه يتبين لنا - من خلال قولهم: يا أيّها الرجل - أننا أمام ثلاثة أشياء، هي أيّ وها المتصلة بها، والاسم الواقع بعدها، وهو مصحوب أل، ويقتضينا المقام - هنا - أن نقف عند هذا التركيب لنبين إعرابه، وهو ما سنعرض له في حديثنا التالي.

المسألة الثالثة: إعراب الوُصلة وتابعها: يا أيّها الرجل، يا هذا الرجل:

لقد وجدنا النجاة مجمعين على أنّ في هذا الاستعمال منادى في اللفظ، هو أيّ واسم الإشارة، وآخر في الأصل والمعنى، هو مصحوب أل الواقع بعدهما^(٨٩).

وقد درجوا على تسمية أيّ واسم الإشارة وُصلةً، يريدون أنّه يُتوصّل بهما إلى نداء ذي الألف واللام، كما سلف.

ولم يختلفوا في أنهما - في النداء - اسمان مبهمان؛ لذا يلزمهما التابع^(٩٠)، ولكن لما كانت أيّ أشدّ إبهاماً من اسم الإشارة فإنه يجوز حذف التابع مع اسم الإشارة دون أيّ، فيجوز أن نقول: يا هذا، وتسكت، ولا يجوز: يا أيّها، دون ذكر التابع.

أ - يا أيّها:

كنا قد ذكرنا - من قبل - أنّ أيّ اسم مبهم، وتلزمها ها للتنبية،...، و عوضاً عمّا فاتها من الإضافة^(٩١). فهي لفظٌ مركّبٌ من كلمتين، اسم وحرف، فأيّ منادى مبهم، مبني على الضمّ، لكونه مقصوداً مشاراً إليه، بمنزلة: يا رجل، وها للتنبية، والرجل نعت، والغرض نداء الرجل...، فصار أيّ وها وصفته بمنزلة اسم واحد؛ ولذلك كانت صفة لازمة^(٩٢).

هذا مذهب الجمهور، وما انعقد عليه إجماعهم.

وقد مضى القول أن الأخصش - في أحد قوليّه - قد انفرد بأن أيّ لا تكون وُصْلَةً، ورُئِبَ على ذلك أنّها في النداء موصولة، بمعنى الذي، صلّتها ما بعدها، كأنه قيل: يا الذي هو الرجل^(٩٣). وردّ بأنّه ليس لنا عائداً يجب حذفه، ولا موصولٌ التزم كون صلّته جملة اسمية^(٩٤).

ب - الرَّجُلُ:

هذا عن الوصلة، وبقي أمر التابع.

وقد درج النحاة على أن يقولوا: إنّ الرجل في هذا التركيب نعت، يقول الرضي: "والأكثر على أنّ ذا اللام وصفٌ لاسم الإشارة، في النداء وغيره؛ لأنّه

اسمٌ دالٌّ على معنىٍ في تلك الذّات المبهمة، وهو الرجوليّة، وهذا حدُّ النعت،... أيّ ما دلَّ على معنىٍ في متبوعة^(٩٥). وكان ابن يعيش - من قبل - قد عَقَّبَ على هذا الإعراب مبيّناً حقيقة النعت المرادة هنا، وذلك حيث يقول: واعلم أنّ حقيقة هذا النعت وما كان مثله - في نحو: هذا الرجل - إنّما هو عطف بيان، وقول النحويين إنّه نعت تقريب، وذلك لأنّ النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه، أو في شيءٍ من سببه، وهذه أجباس، فهي شرح وبيان للأول، كالبديل والتأكيد؛ فلذلك كان عطف بيان، ولم يكن نعتاً^(٩٦).

وكان ابن السيّد ممن يرجّح فيه عطف البيان^(٩٧).

ولم يرتض العلامة الرضي هذا الإعراب، يقول: "وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق"^(٩٨).

ثم نراه - عقب ذلك مباشرة - يجيب عنه بأنّ الاشتقاق ليس شرطاً في الوصف، وأنّ اسم الإشارة لا يوصف إلّا باسم الجنس المعرف باللام، أمّا اسم الجنس فلائّه هو الدالُّ على الماهية من بين سائر الأسماء، وبيان ماهية المشار إليه هو المحتاج إليه في نعت اسم الإشارة، وأمّا التعريف باللام فلائّه تعيين الماهية حصل باسم الجنس، وتعيين الفرد حصل باسم الإشارة، فلم يبق إلّا تطابق النعت والمنعوت، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد^(٩٨).

وواضح أنه يرُدُّ على من قال بإعرابه عطف بيان لعدم الاشتقاق، ووجه الرّدِّ أمران؛ أحدهما أنّ الاشتقاق ليس شرطاً في النعت، والآخر أنّ اسم الجنس المعرف بآل تحصل به الدلالة على الماهية، والتطابق تفيدّه آل.

هذا وقد توسَّط بعضهم في المسألة، فقال: إن كان - يعني التابع - مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان، واستحسنه الأشموني^(٩٩).

وهذا الرأي هو الراجح عندي؛ لأنَّ الاشتقاق هو الاستعمال الغالب في النعت والأصل فيه، ولأنَّ فيه تمييزاً بين حقائق الأشياء.

وما دنا بصدد الحديث عن التابع فإنَّ المقام يقتضي - بعد أن ذكرنا جهة إعرابه - أن نشير أيضاً إلى حكمه، وقد وجدناهم قد التزموا رفع اسم الجنس الواقع تابِعاً لأيِّ واسم الإشارة في النداء، نُبهِوا بالتزام رفعه على كونه المقصود بالنداء، فكأنَّ حرف النداء قد باشره^(١٠٠).

وتفرد المازني بأن أجاز فيه النصب أيضاً، ولا شك أنَّه كان يعلم أنَّ ذلك هو مقتضى القياس على صفة غيره من المناديات المضمومة، نحو: يا زيدُ الظريفَ، برفع الظريف ونصبه^(١٠١). ويعضدُّ مذهب المازني هذا ما ذكره الصبان من أنَّه قرئ شاداً { قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ }^(١٠٢)، بالياء مكان الواو، وأنَّ ابن البادش ذكر أنَّه - يعني النصب - مسموع من لسان العرب^(١٠٣).

وكان الرُّضِيُّ قد نسب إلى الزجاج أنَّه موافق المازني على إجازته النصب^(١٠٤)، ولكن يبدو أنَّه - أعنى الزجاج - لم يرتضِ هذا الوجه الذي أجازاه المازني، وأنَّه قد أخذ بالإعراب المشهور بين النحاة، وهو لزوم رفع التابع، يقول الأشموني: "وقال الزجاج: لم يُجزَّ هذا المذهب أحد قبله، ولا تابعه أحد بعده^(١٠٥)". يعنى المازني.

كما أنَّه قد رُدَّ قياسُ صفة أيِّ على صفة غيره من المناديات المضمومة بأنَّ صفة غيره ليست هي المقصودة بالنداء، بل المقصود المنادى، بخلاف صفة أيِّ، فإنها هي

المقصودة بالنداء^(١٠٦)، "ومع ذلك ينبغي أن يكون محلّه نَصْباً؛ لأنّه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به، بل تابع له^(١٠٧)."

وخلاصة القول - عندي - أنّه إن ثبت مسموع ابن البادش، وصحّت قراءة النصب في الكافرون في الآية، فإنّ مذهب المازني يبدو مقبولاً؛ لأنّه - حينئذٍ - مؤيد بالسمع، ومن هنا نرى أنّه يمكننا القول: إنهما وجهان من الاستعمال في تابع أيّ واسم الإشارة؛ غالب، وهو الرفع، وغير غالب، وهو النصب، فأما الأوّل فلأنّ التابع هو المقصود بالنداء، فهو مرفوع، فهو معرب لفظاً، وإن كان مقتضى القياس أن يكون مبنياً، وأما الآخر، وهو النصب، فلأنّه يعضّده السماع، وهو مقتضى القياس مع الفارق.

المسألة الرابعة: تابع التّابع:

لقد رأينا - من قبل - أنّ تابع الوُصْلَةِ هو المقصود بالنداء، ويضيف النحاة - هنا - أنّ التابع الذي يجيء بعده لا يكون إلاّ تابعاً له؛ لأنّه هو المقصود بالنداء، وأيّ وُصْلَةٍ إليه^(١٠٨). وقد بنى النحاة - على هذا الأساس - أنّه يجري في تابع التابع ما يجوز في تابع المنادى، من مراعاة لفظ المنادى، أو محلّه، ومن نافلة القول أن نذكر - هنا - أنّ المراد بلفظ المنادى أو محلّه هو لفظ تابع الوُصْلَةِ، أو محلّه؛ لأنّه هو المقصود بالنداء. يقول الرضيّ: "أعلم أنّ تابع تابع المنادى - عند النحاة -؟ مثل متبوعه مطلقاً، إذ كان تابع المنادى مرفوعاً أو منصوباً، يُحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع، سواء كان المنادى أيّ، أو "هذا"، أو غيرهما^(١٠٨)."

فعلى هذا تقول - في غير أيّ وهذا -: يا زيد الطويل ذو الجُمَّة، وذا الجُمَّة، برفع ذا الجُمَّة، ونصبه، إن جعلته صفةً للطويل، وإن حملته على زيد نصبت^(١٠٩).

أَمَّا فِي أَيِّ وَهَذَا فَإِنَّ تَابِعَ التَّابِعِ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِمَا، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعاً لَوْصَفَهُمَا، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ.

وَعَلَيْهِ فَالْوَاجِبُ الرَّفْعُ إِنْ كَانَ التَّابِعُ مِضَافاً إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً، نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَعَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْسُوقَ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ صِفَةً لِأَيِّ، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ أَيًّا لَا يُوَصَفُ إِلَّا بِذِي اللَّامِ.

وَيَجُوزُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ، قِيَاساً عَلَى يَا أَيُّهَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ، وَ يَا أَيُّهَا الْفَاضِلُ وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ.

وَإِنْ أُبْدِلَ مِنْ وَصْفِ أَيٍّ فِيمَا أَنْ يَجْعَلَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، أَوْلاً، فَإِنْ جُعِلَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ فَلَا يُقَالُ: يَا أَيُّهَا لِرَجُلٍ زَيْدٌ، مِنْ قَبْلِ أَنْ أَيٍّ لَا تُوصَفُ إِلَّا بِاسْمِ الْجِنْسِ الْمَحَلِّيِّ بِالْأَلِفِ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ جَازاً: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ، بَرَفْعِ زَيْدٍ، وَلَا يَجُوزُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زَيْدٌ بضم زَيْدٍ، بَدَلاً مِنْ أَيٍّ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ الْوَاقِعَ بَعْدَ تَابِعِ أَيٍّ لَا يَتَّبِعُ أَيٍّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالنِّدَاءِ.

أَمَّا اسْمُ الْإِشَارَةِ فَإِنَّ الْبَدَلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ وَصْفِهِ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ؛ الرَّفْعُ وَالضَّمُّ، تَقُولُ: يَا هَذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ _ بِالرَّفْعِ _ وَذُو الْمَالِ، حَمَلاً عَلَى الْوَصْفِ، وَزَيْدٌ - بِالضَّمِّ - وَذَا الْمَالِ، حَمَلاً عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ قَدْ يُسْتَعْنَى بِهِ مِنْ دُونَ وَصْفِهِ.

وَإِنْ كَانَ التَّابِعُ عَطْفَ نَسَقٍ مُجْرَداً مِنَ اللَّامِ تَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى "هَذَا"، نَحْوُ: يَا هَذَا وَذُو الْجُمَّةِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْوَصْفِ؛ إِذْ لَوْ حُمِلَ عَلَيْهِ لَكَانَ وَصِفاً لِهَذَا، وَلَا يُوَصَفُ "هَذَا" إِلَّا بِذِي اللَّامِ^(١١٠).

- الوُصْلَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ -

• يَا أَيُّهَا النَّاسُ • يَا أَيُّهَا الَّذِي • يَا أَيُّهَا النَّفْسُ

وَبَعْدُ فَإِنَّ مِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا الْعَمَلِ أَنْ نَتَبَيَّنَ مَدَى وَقُوعِ الْوُصْلَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَهُوَ أَعْلَى الشُّوَاهِدِ مَنْزِلَةً فِي بِنَاءِ الْقَوَاعِدِ، وَيَهْمُنَا هُنَا أَنْ نَتَبَيَّنَ عَدَدَ مَرَّاتٍ وَرُودِهَا فِيهِ، وَتَابِعَهَا، وَقَدْ عَرَفْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْهَمُ تَوَصَّلُوا إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ أَلْ بِأَيٍّ، وَأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِمَنْزِلَةِ أَيٍّ فِي ذَلِكَ. وَأَنَّ الْمَشْهُورَ _ بَيْنَ النَّحَاةِ _ فِي تَابِعِهَا هُوَ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَحْلِيِّ بِأَلْ، وَجَاءَ _ أَيْضًا _ إِتْبَاعُهَا بِمَوْصُولٍ مَبْدُوءٍ بِأَلْ.

فَأَمَّا أَيٌّ فَقَدْ جَاءَتْ فِي خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا وَمِائَةَ مَوْضِعٍ مِنْ أَيِّ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ. وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثِ صُورٍ؛ أَيُّهَ، وَأَيَّتُهَا، وَأَيُّهَا.

﴿ أَيُّهَ ﴾ جَاءَتْ بِهَذَا الرَّسْمِ _ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ _ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ، أُتْبِعَتْ فِيهَا بِاسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْلِيِّ بِأَلْ، وَذَلِكَ فِي سُورَةِ التُّورِ، الْآيَةِ (٣١)، وَفِي سُورَةِ الزُّخْرَفِ، الْآيَةِ (٤٩)، وَفِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ، الْآيَةِ (٣١).

﴿ أَيَّتُهَا ﴾ وَجَاءَتْ بِلَفْظِ أَيَّتُهَا، بِالتَّاءِ، عَلَى التَّائِيثِ، فِي مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ، الْآيَةِ (٧٠)، وَالْآخَرِ فِي سُورَةِ الْفَجْرِ، الْآيَةِ (٢٧). وَقَدْ أُتْبِعَتْ فِيهِمَا بِاسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْلِيِّ بِأَلْ.

﴿ أَيُّهَا ﴾ وَجَاءَتْ بِهَذَا اللَّفْظِ _ مِنْ دُونَ التَّاءِ _ فِي بَاقِي مَوَاضِعِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَذَلِكَ خَمْسُونَ وَمِائَةَ مَوْضِعٍ. أُتْبِعَتْ فِيهَا بِمَوْصُولٍ مَبْدُوءٍ بِأَلْ، الَّذِي وَالَّذِينَ، فِي سَبْعَةِ وَثَمَانِينَ مَوْضِعًا. وَأُتْبِعَتْ فِي الْبَاقِي بِاسْمِ الْجِنْسِ الْمَحْلِيِّ بِأَلْ، السَّبِيِّ، وَالنَّاسِ، وَالْمُؤْمِنُونَ،

وأما اسمُ الإشارة "هذا" وفروعه فإنه لم يقع لي وُصْلَةٌ في القرآن الكريم.

وكان الكسائيّ قد قرأ ﴿ أَلَّا يَا اسْجُدُوا ﴾^(١١١)، بتخفيف اللام، و"أَلَّا" تنبيهه، وبعدها "يا" التي يُنادى بها، والابتداء "اسجدوا"، على الأمر بالسَّجود. وخرَّجها العلماء على معنى: يا هؤلاء اسجدوا، يقول ابن زُنجلة: "والمعنى: أَلَّا يَا قَوْمُ اسجدوا لله، على تأويل: يا هؤلاء اسجدوا، والعرب تقول: أَلَّا يَا ارجعوا، أي: أَلَّا يَا هؤُلاء ارجعوا؛ لأنَّ "يا" لا يلي الفعلَ إلا على إضمار..."^(١١٢).

هذه هي الوُصْلَةُ في القرآن الكريم كما بدت لي من خلال كتب المعاجم التي عنيت بألفاظ القرآن الكريم^(١١٣). والله أعلم.

الخاتمة

وبعد، فقد أبرز هذا العملُ نداءَ المصدرِ بأل، بوُصلةٍ ومن دون وُصلةٍ. وقد خَلَصَ إلى النتائجِ التَّالِيَةِ:

- ١- أنه لا يجوز عند الجمهور _ في غير الضَّرورة _ نداء ما فيه أل؛ لما في ذلك من الجمع بين تعريف النداء وتعريف أل على المنادى، إلَّا مع الله، ومحكيّ الجُمَل، وموصولٍ مبدوءٍ بأل، واسم الجنس المشبَّه به.
- ٢- أنهم توصلوا إلى نداء ذي الألف واللام _ سوى ما استثنوا من ذلك _ بأيّ واسم الإشارة ورُبَّما جمعوا بينهما.
- ٣- أنَّ أيّ تلحقها هاءٌ للتَّشبيهِ وعوضاً عمَّا فاتها من الإضافة، بخلاف اسم الإشارة، فلا تلحقه؛ لأنَّ أيّ أشدُّ إبهاماً منه.
- ٤- أنَّ أيّ تذكر، وتؤنث بالتاء، وفي الهاء لغتان، الفتح، وقد تُضمُّ.
- ٥- أنَّ الوُصلةَ يلزمها التَّابعُ لأنَّه هو المقصود بالنداء في الحقيقة، وأجازوا حذفه مع اسم الإشارة؛ استغناءً بالإشارة؛ لأنَّها تنبيه كما أنَّ النداء إيماءٌ وقصدٌ إلى المنادى.
- ٦- أنَّ تابع الوُصلةَ لا يكون إلاً مقروناً بأل الجنسية، وأجاز بعضهم الإتيان بما فيه أل التي للعهد. كما جاء إتيانُ أيّ باسم الإشارة قليلاً.
- ٧- أنه يتعيَّن _ عند الجمهور _ رفع تابع الوُصلةَ؛ لأنَّه هو المقصود بالنداء. وأجاز بعضهم فيه النَّصب قياساً على تابع غيره من المناديات المضمومة.
- ٨- أنهم درجوا على إعراب التَّابع صفةً للوُصلةَ، وأعربه بعضهم عطف بيان.

وفصل بعضهم فأعربه نعتًا إن كان مشتقًا، وعطف بيان إن كان جامدًا.

٩- أن تابع التابع يجري فيه هنا ما يجوز في تابع المنادى من مراعاة اللفظ أو المحلّ.

هذا ومما اضطلع به هذا العمل أمران:

أحدهما أنه استدرك على الشيخ عبد السلام هارون _ رحمه الله _ خطأ في تخريج بيت من شواهد الكتاب، وقع في حواشي التحقيق.

والآخر أنه نبه على قراءة ذكرها الصبان، ولم تقع لي _ فيما أعلم _ عند أحد غيره قبله أو بعده. كما أنها لم ترد في كتب القراءات.

هذا وخلاصة القول _ عندي _ أن نداء المبدوء بأل مطردًا غير ممتنع البتة، ولكنّه مستكره لقلته.

د. محمد بن نجم بن عَوَّاض السِّيَالِيّ

الفهارس

فهرس الشواهد.

فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: فهرس الشواهد

أولاً: فهرس الشواهد

أ - القرآن الكريم:

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾	الحجر	٦	٣٧
﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾	الإسراء	١١٠	٣٢
﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ (قراءة)	التَّمَل	٢٥	٤٨
﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	الزَّمر	٤٦	١٣، ١٢
﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾ (قراءة)	الزَّخرف	٤٩	٣٣
﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾	الفجر	٢٧	٣٣
﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ ﴾ (قراءة)	الكافرون	١	٤٣

ب - الشعر والرجز:

١٦	رجز*	فيا العُلامان اللذان فرأ إياكما أن تُكسباني شراً
٣٤	طويل	ألا أيُّ هذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لشيءٍ نحتَه عن يديه المقادرُ
١٢	رجز	أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

د. محمد بن نجم بن عَوَاض السِّيَالِيّ

وما عليك أن تقولي كَلِّمًا	سَبَّحْتَ أَوْ صَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا	
أرُدُّد علينا شيخنا مَسَلِّمًا		رجز ١٢
عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي	عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ	الكامل ١٧
فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّعَنْ	نَدَامَايَ مِنْ نُجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا	طويل ٢٧
مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي	وَأَنْتِ بِحَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي	وافر ١٥، ١٤

• ومن الألفية* قول الناظم في باب النداء:

وباضطرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكَى الْجُمْلِ رَجَزٌ ١١

• وقوله فيه أيضًا:

وَأَيْهَا مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَهُ يَلْزِمُ الرَّفْعَ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ رَجَزٌ ٣٧

وَأَيْهَذَا أَيْهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيِّ يَسْوَى هَذَا يُرَدُّ رَجَزٌ ٣٨

ثانياً: فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي.
تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، القاهرة: مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٤
_ ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٤ _ ١٩٨٩ م.
- الأزهية في علم الحروف. للهروي.
تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري.
تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي _ مطبعة الترقى
١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م.
- الأصول في النحو. لأبي بكر بن السراج.
تحقيق الدكتور الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- ألفية ابن مالك. مطبوع مع شرح الأشموني.
• أمالي ابن الشجري.
- تحقيق الدكتور محمود بن محمد الطناحي، القاهرة. مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

- إنباه الرّوَاة على أنباه النّحاة. للقفطي.
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي _ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية _ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البركات الأنباري.
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر، بدون تاريخ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري.
- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي.
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- التبصرة في القراءات. لمكي بن طالب.
- تحقيق د. محيي الدين رمضان. منشورات معهد المخطوطات العربية. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي.
- تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. بيروت، مؤسسة الرسالة، إربد، دار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي.
تحقيق طه محسن. العراق، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، طبع في مطابع جامعة الموصل ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني.
القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
- حُجَّةُ القراءات. لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة.
تحقيق سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. الطبعة الخامسة،
١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- حروف المعاني. لأبي القاسم الزجاجي.
تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد: دار الأمل، الطبعة
الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر البغدادي.
تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ومكتبة الخانجي. الرياض:
دار الرفاعي، ١٩٧٩ _ ١٩٨٣م.
- الخصائص. لابن جني.
تحقيق محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، مصورة عن طبعة دار
الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة. دار الحديث ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م (المركز الإسلامي للطباعة).
- ديوان ذي الرُّمَّة. بشرح الإمام أبي نصر الباهلي. رواية ثعلب. تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح. الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- السبعة في القراءات. لابن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. مطبوع مع حاشية الصبَّان.
- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح. للشيخ خالد الأزهري. القاهرة: دار الكتب العربية، بدون تاريخ.
- شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق الدكتور يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

- شرح الشواهد. للعيبي (شرح شواهد الأشموني على الألفية). مطبوع بهامش حاشية الصبّان على الأشموني.
- شرح كتاب سيوييه. للسيراقي.
- مصورة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، بمعهد البحوث العلميّة، بجامعة أمّ القرى، عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧) نحو.
- شرح المفصل. لابن يعيش.
- بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- الصاحبي. لابن فارس.
- تحقيق السيد أحمد صقر. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- القاموس المحيط. للفيروزآبادي.
- بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الكتاب. لسيوييه.
- تحقيق عبد السلام محمد هارون. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ومكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ - ١٤٠٣هـ، ١٩٧٩م.
- كتاب معاني الحروف. للرّمّانيّ.
- تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكّة المكرّمة. الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

- ابن كيسان النحويّ. للدكتور محمد إبراهيم البنا. القاهرة، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ.
- معاني القرآن. للأخفش.
- تحقيق الدكتورة هدى محمود قُرَاعَة، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن. للفراء.
- تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٢ _ ١٩٨٠ م.
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم. وضعه الدكتور إسماعيل أحمد عمايره، والدكتور عبد الحميد مصطفى السيّد. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.
- معجم ألفاظ القرآن الكريم. أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٩ _ ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ _ ١٩٩٠ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. المكتبة الإسلامية، استامبول، تركيا، ١٩٨٤ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. لابن هشام الأنصاري.
- تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. للشَّاطِبيّ.

الجزء الخامس. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ. جامعة أمّ القرى. مكّة المكرّمة. الطّبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

• المقتضب. للمبرّد.

تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجزء الأول بدون تاريخ، والثاني والرابع، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، والثالث ١٣٨٦هـ.

• النحو الوافي. لعبّاس حسن.

دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٦م.

• النشر في القراءات العشر. للحافظ ابن الجزري.

تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. للسيوطي.

تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٤ _ ١٤٠٠هـ.

الهوامش والتعليقات:

- (١) ابن يعيش على المفصل ٨/٢، وأسرار العربية ص ٢٢٩.
- (٢) الكتاب ٢/١٩٥، ١٩٧. وانظر معاني الفراء ١/١٢١.
- (٣) الرضيّ على الكافية ١/٣٧٢.
- (٤) المصدر نفسه ١/٣٧٤.
- (٥) الرضيّ على الكافية ١/٣٧٣. وينظر الإنصاف ص ٣٣٨ (حاشية ١).
- (٦) انظر اللغات في نداء لفظ الجلالة في الرضيّ على الكافية ١/٣٨٢ — ٣٨٣ وأوضح المسالك ٤/٣١.
- (٧) الجمل ص ١٥١. يريد لكثرة الاستعمال. وانظر الكتاب ٢/١٩٥.
- (٨) الرضيّ على الكافية ١/٣٨٣.
- (٩) معاني القرآن ١/٢٠٣.
- (١٠) الرضيّ على الكافية ١/٣٨٤.
- (١١) الخزانة ٢/٢٩٥.
- (١٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٠٣، وهو من ضرورة الشُّعر. الجمل ص ١٦٤، والرضيّ على الكافية ١/٣٨٤. وهذا الرجز لا يعرف قائله، كما في الخزانة ٢/٢٩٦.
- (١٣) الكتاب ٢/١٩٦، ١٩٨.
- (١٤) الآية ٤٦، من سورة الزمر. وانظر المقتضب ٤/٢٣٧ — ٢٣٩.
- (١٥) المقاصد الشَّافية ٥/٢٩٧.
- (١٦) الكتاب ٢/١٩٦، ١٩٧.
- (١٧) الرضيّ على الكافية ١/٣٨٤.

- (١٨) المقاصد الشافية ٢٩٨/٥. (بتصرف يسير).
- (١٩) الكتاب ٣/٣٣٣. وفيه أنه بمنزلة: تأبط شراً؛ لأنه لا يتغير عن حاله؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض، وانظر شرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٩٨، وأوضح المسالك ٤/٣٢.
- (٢٠) أوضح المسالك ٤/٣٢. وانظر المقتضب ٤/٢٤١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٩٨.
- (٢١) الكتاب ٢/١٩٧، والأصول ٣/٤٦٣، والإنصاف ٣٣٦ (٤٦م)، وابن يعيش على الفصل ٨/٢، والرضي على الكافية ١/٣٨٣، والخزانة ٢/٢٩٣.
- (٢٢) السيرافي على الكتاب ٣/٤٤٤ (مصورة نسخة دار الكتب المصرية).
- (٢٣) أسرار العربية ص ٢٣٠.
- (٢٤) محمد بن سعدان الضرير، النحوي، الكوفي (... _ ٢٣١ هـ). إمام في النحو والقراءات، ثقة. إنباه الرواة ٣/١٤٠، وبغية الوعاة ١/١١١.
- (٢٥) شرح التسهيل ٣/٣٨٨.
- (٢٦) الإنصاف (٤٦م)، والرضي على الكافية ١/٣٨٣، وأوضح المسالك ٤/٣٢.
- (٢٧) وانظر أيضاً شرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٩٨_٣٩٩، والمقاصد الشافية، للشاطبي ٥/٢٨٧.
- (٢٨) ابن يعيش على المفصل ٢/٩، والرضي على الكافية ١/٣٨٣.
- (٢٩) شرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٩٩.
- (٣٠) الخزانة ٢/٢٩٤.
- (٣١) الإنصاف ٣٣٨_٣٣٩، والخزانة ٢/٢٩٤.
- (٣٢) أوضح المسالك ٢/٣٢.
- (٣٣) شرح شواهد الأشموني، للعيني، الشاهد رقم (٦٨٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٤٥.

- (٣٤) القاموس المحيط (وصل) ص ١٣٨٠ (نشرة دار الرسالة).
- (٣٥) السيرافي على الكتاب ٣/٣٧ ب. وانظر الكتاب ٢/١٨٨_١٨٩، وابن يعيش على المفصل ٧/٢. وأحسب أنه قد أفاد هنا من السيرافي، كما هو الغالب عليه.
- (٣٦) الكتاب ٢/١٨٩. وانظر ما يأتي ص ٣١.
- (٣٧) شرح المفصل ٢/٨_٩. وانظر الكتاب ٢/١٠٦، ١٩٧، والجمل ص ١٥١.
- (٣٨) شرح المفصل ٢/٩. وانظر الكتاب ٢/٢٣٠.
- (٣٩) الرضيّ على الكافية ١/٣٧٤.
- (٤٠) لرضيّ على الكافية ١/٣٧٤.
- (٤١) في الحديث عن معناها ص ١٩ _ ٢٠.
- (٤٢) انظر حروف المعاني للزجاجي ص ٦٢، ومعاني الحروف للرماني ص ١٥٩_١٦١، والصاحبي ص ١٩٩، والأزهية للهرودي ص ١٠٦_١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٣/٣٩_٤٥، والرضيّ على الكافية ٣/٥٩، والمغني ص ١٠٧_١١٠.
- (٤٣) الرضيّ على الكافية ٣/٥٩.
- (٤٤) المغني ص ١٠٧. وانظر ابن يعيش على المفصل ١/١٣٠. والرضيّ على الكافية ٣/٥٩.
- (٤٥) انظر معاني القرآن ص ٧٧٤ (الفهارس).
- (٤٦) النحو الوافي، لعباس حسن ٣/١٠٤.
- (٤٧) المغني ص ١٠٩. وانظر ما يأتي ص ٣٣.
- (٤٨) النحو الوافي، لعباس حسن ٣/١٠٤.
- (٤٩) الكتاب ٢/١٠٦.
- (٥٠) الجمل ص ١٥١. وانظر ما سبق ص ٨.

- (٥١) انظر تفصيل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ص ٣٣٥ (٤٦م)، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٩٨، والرضي على الكافية ١/٣٧٣، ٣٨٣.
- (٥٢) البيت لعبد يعقوب بن وقاص الحارثي اليميني، من بني الحارث بن كعب، من نجران. العيني، رقم (٦٧٧)، والخزانة ٢/١٩٥. وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٠٠، والرضي على الكافية ١/٣٥٧، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/١٤٠).
- وأودُ _ هنا _ الإشارة إلى أن الشيخ عبد السلام هارون _ في تحريجه شواهد سيويه _ قد أحال في جملة مراجعه على الخصائص ٢/٤٤٨. والواقع أن بيت الخصائص غير البيت الذي بين أيدينا، بل هو قول المجنون:
- فقد يجمع الله الشئتين بعدما يظنّان كلّ الظنّ أن لا تلاقيا
- أنشده ابن جنّي في "باب" في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة، وهذا البيت الذي نحن بصدده من شواهد باب النداء، ولم يستشهد به ابن جنّي في الخصائص البتة، فلعلّ الشيخ كان يعوّل في تحريج الشواهد على بعض أعوانه، والبيتان - كما ترى - متفقان في آخرهما أن لا تلاقيا.
- (٥٣) الكتاب ٢/١٩٥، والجمل ص ١٥١، والرضي على الكافية ١/٣٨١.
- (٥٤) الصبان على الأشموني ٣/١٤٥-١٤٦. (بتصرف يسير). وانظر ما سبق ص ١١ _ ١٥، والكتاب ٣/٣٣٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/٣٩٨، والممع ٣/٤٧-٤٨.
- (٥٥) الكتاب ٢/١٠٦.
- (٥٦) السيرافي على الكتاب ٣/٣٧ ب.
- (٥٧) انظر: الكتاب ٣/٣٢٥، ٤/١٤٧، والمقتضب ١/٨٣، ٢/٩٠، وابن يعيش على المفصل ١/٢٤، والإرتشاف ١/٥١٣.
- (٥٨) الكتاب ٢/١٨٨-١٨٩.

- (٥٩) السيرا في على الكتاب ٣/٣٧ ب.
- (٦٠) حاشية تحقيق هارون على الكتاب ٢/١٨٩.
- (٦١) الرضيّ على الكافية ١/٢٧٤_٢٧٥. وانظر الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/١٥١).
- (٦٢) ص ٣٨ _ ٣٩.
- (٦٣) ص ٣٣.
- (٦٤) الرضيّ على الكافية ١/٣٧٥ (بتصرف يسير).
- (٦٥) الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/١٥٠). وانظر الرضيّ على الكافية ١/٣٧٥_٣٧٦.
- (٦٦) سورة الإسراء، الآية ١١٠.
- (٦٧) سورة الزخرف، الآية ٤٩. وانظر الإرشاد ٣/١٢٧، والتصريح على التوضيح ٢/١٧٤. وهي قراءة ابن عامر، والباقون بالفتح، البعة ٥٨٦، والتبصرة لمكي ٢٧٣. وحجته أنّ المصاحف جاءت بغير ألف. النشر لابن الجزري ٢/١٤٢.
- (٦٨) حجة القراءات لابن زنجلة ص ٤٩٨، والنشر ٢/١٤٢.
- (٦٩) ابن يعيش ٢/٧.
- (٧٠) سورة الفجر، الآية ٢٧.
- (٧١) الصبان على الأشموني ٣/١٥٠.
- (٧٢) الإرشاد ٣/١٢٧، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/١٥١).
- (٧٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ٢/١٠٣٧، وشرح الشواهد للعينيّ. الصبان على الأشموني ٣/١٥٢، الشاهد رقم (٦٨٨). وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٩، وابن يعيش على المفصل ٢/٧، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ٣/١٥٢).

- (٧٤) الكتاب ١٩٣/٣، وابن يعيش على المفصل ٧/٢.
- (٧٥) شرح المفصل ٧/٢.
- (٧٦) الرضيّ على الكافية ٣٧٦/١.
- (٧٧) الإرثشاف ١٢٨/٣.
- (٧٨) الإرثشاف ١٢٨/٣.
- (٧٩) الإرثشاف ١٣٠/٣.
- (٨٠) الكتاب ١٨٩/٢.
- (٨١) السيرافي على الكتاب ٣٧/٣ ب، وانظر ما سبق ص ٣٠ _ ٣١.
- (٨٢) ابن كيسان النحوي، للدكتور محمد إبراهيم البنا ص ١٦٨_١٦٩ (بتصرف).
- (٨٣) سورة الحجر، من الآية السادسة.
- (٨٤) الإرثشاف ١٢٧/٣، والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ١٥٢/٣).
- (٨٥) الرضيّ على الكافية ٣٧٥/١ (بتصرف يسير).
- (٨٦) ابن يعيش على المفصل ٧/٢.
- (٨٧) الكتاب ١٨٨/٢.
- (٨٨) الكتاب ١٨٩/٢ (بتصرف يسير).
- (٨٩) السيرافي على الكتاب ٣٧/٣ ب، وابن يعيش على المفصل ٧/٢.
- (٩٠) ابن يعيش على المفصل ١/١٣٠.
- (٩١) الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ١٥٠/٣).
- (٩٢) ابن يعيش ١/١٣٠.
- (٩٣) الارثشاف ١٢٩/٣.

- (٩٤) المغنى ص ١٠٧ والأشموني على الألفية (حاشية الصبان ١٥١/٣). وانظر ما سلف ص ٢٤
_ ٢٥.
- (٩٥) الرُّضِيّ على الكافية ١/٣٧٦ - ٣٧٧.
- (٩٦) شرح المفصل ١/١٣٠.
- (٩٧) الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ١٥١/٣).
- (٩٨) الرُّضِيّ على الكافية ١/٣٧٧.
- (٩٩) الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ١٥١/٣).
- (١٠٠) الرُّضِيّ على الكافية ١/٣٧٧.
- (١٠١) المصدر السابق (بتصرف).
- (١٠٢) مفتاح سورة الكافرون. ولم يذكر هذه القراءة أحد من النُّحاة _ فيما أعلم _ قبل الصَّبَان
أو بعده، ولم تقع لي في كتب القراءات، مع حرصي الشديد على تخريجها، أو حتّى مجرد
ذكرها.
- (١٠٣) الصبان على الأشموني ٣/١٥٠. وانظر الارتشاف ٣/١٢٧
- (١٠٤) الرُّضِيّ على الكافية ١/٣٧٥.
- (١٠٥) الأشموني على الألفية (حاشية الصبان ١٥٠/٣).
- (١٠٦) انظر الرُّضِيّ على الكافية ١/٣٧٧.
- (١٠٧) الصبان على الأشموني ٣/١٥١.
- (١٠٨) الرُّضِيّ على الكافية ١/٣٧٧.
- (١٠٩) المصدر السابق، والكتاب ٢/١٩٣.

(١١٠) صَدَرْنَا _ فِي حَدِيثِنَا هَذَا عَنْ تَابِعِ التَّابِعِ - عَنِ الْعَلَامَةِ الرَّضِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣٧٨/١. (بشيء من التصرف). وانظر الكتاب ١٨٩/٢ - ١٩٣، وابن يعيش على المفصل ٨/٢.

(١١١) سورة التَّمَلُّ، الآية ٢٥.

(١١٢) حَجَّةُ الْقِرَاءَاتِ، لابن زنجلة ص ٥٢٦. وانظر التَّبَصُّرَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ لِمَكِّيِّ ص ٢٨١.

(١١٣) صَدَرْنَا فِي حَدِيثِنَا _ عَنْ عَدَدِ مَرَّاتِ الْوَصْلَةِ وَتَابِعِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ _ عَنِ الْمَعْجَمِ الْمِفْهَرَسِ لِأَلْفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِمُحَمَّدِ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ ص ١١٠ - ١١٢، وَمَعْجَمِ أَلْفَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّذِي أَصْدَرَهُ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ ص ١١٢ - ١١٣، وَمَعْجَمِ الْأَدْوَاتِ وَالضَّمَائِرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ص ١٦٩ - ١٧٢.

أَمَّا دَرَاثَاتُ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ، رَحِمَهُ اللهُ، فَقَدْ عُنُونُ فِي ٦٠٨/١/١ بِمَا نَصَّهُ: "أَيُّ وَصْلَةٍ لِنَدَاءٍ مَا فِيهِ أَلٌ"، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا الْعُنُونِ مَبَاشَرَةً: "سَيَأْتِي حَدِيثُهَا - إِنْ شَاءَ اللهُ - مَعَ (يَا)".

وَقَدْ وَقَعَ حَدِيثُهُ عَنِ (يَا) فِي ٦٢٦/٣/١ - ٦٤٢، وَلَمْ يُشْرَفِ فِيهِ إِلَى (أَيِّ) الْبَيْتَةِ. وَعَلَيْهِ لَمْ يَرِدْ لَهَا ذِكْرٌ فِي هَذَا الْمَعْجَمِ الْفَدِّيِّ عَلَى سَعْتِهِ وَشَمُولِهِ. جَعَلَ اللهُ جَهْدَ صَاحِبِهِ فِي مَوَازِينِ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مَحْضَرًا.

* وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هُوَ مِنَ السَّرِيعِ، وَفِيهِ الْخِينُ، وَالْكَسْفُ بِالْمَهْمَلَةِ. شَرَحَ الشُّوَاهِدَ بِمَاجِشِيَةِ الصَّبَّانِ ١٤٥/٣ (شاهد ٦٨٥).

* مَعْرُوفٌ أَنَّ أَيْبَاتِ الْأَلْفِيَّةِ لَيْسَتْ مِنَ الشُّوَاهِدِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَهَا هُنَا فِي الْفَهْرَاسِ لِأَنَّهَا مِنَ الشُّعْرِ الْوَارِدِ فِي الْبَحْثِ.